والمعتق بالفتح اذ لا يصح ارادة واحد منهما معتقين بعد اتفاق ارادة الجزاء بالبعض
والاتفاق منا ومنهم واقع على صحة ارادة الحب بالكسر اى المحبوب وبصح
ان يقرا الحب بالضم من الدلالة بالمصدر على اسم المفعول ومعنى اى رضى الله عنه
وارضاه سيدنا وحبيبنا على ان كون المولى بمعنى الامام لم يعهد فى اللغة ولا
ولا فى الشرع وانما جوزناه فى قولنا فى سر والمتصرف فى الامور نظرا الى رواية
الحاكم من كنت وليه افولى الانسان من يلى امره وينفذ تصرفه عليه وكونه
اى المولى بمعنى الاولى بالشئ لا يفيدهم لما ذكرنا من عدم التدليس المعين
الذى يعينه للارادة من بين المعانى التى تطلق على كل منها وانما تعلقهم برواية
انه صلى الله عليه وسلم قال لمن بحضرته من الصحابة الست اولى بكم من انفسكم قالوا
بلى فقال من كنت مولاه فعلى مولاه فمزدود بانها ضعيفة ضعفها ابن اجة الحديث
ابو داود وابو حاتم الرازى وغيرهما مخالف لقوله تعالى حيث قال فاليوم لا يؤخذ منكم
فدية ولا من الذين كفروا مأواكم النار هى مولاكم وبئس المصير لان المولى
هنا بمعنى الاولى كما نواه عمر رضى الله عنه على انه لا يعرف فى اللغة مضض
بمعنى اغض التغض مع ما يستلزم اى بحكم على الاولى من نسبة جميع الصحابة
رضى الله عنهم الى الخطا وهو اى اللازم اعنى نسبته الى الخطا باطل بل نقول
لم اجمعوا على خلافه اى خلاف هذا الحديث على الاولى قطعنا بان ذلك
الخبر اى الاولى غير مراد من لفظ المولى والولى فظهر ان ليس احدهما
اى احد المنقولات التى سودوا بها اوراقهم مع كونها احادا يستلزم مطلوبهم
من النص الدال على ان عليا اولى بالامامة من جميع من عداه ولو كان مساويا
اى فى الادلة على المطلوب نص غيرنا اى غير المنقولات التى تبين بطلان
دلالتها ليجب سواى على رضى الله عنه او يعلم احد من المهاجرين والانصار
لا وروده من بعضهم اى الصحابة يوم السقيفة بحين تكلموا فى الخلافة تدينا
ممن يعلم ذلك النص اذ كان ايراده فرضا اى كون ايراده فرض عين على من

يعلمه وقولهم يعنى الشيعة متروك اى متروك على رضى الله عنه ايراد النص الذى يعلمه بقيته اى لانه افضل
مع ما فيه من نسبته على وهو اشجع الناس الى الجبن باطل من وجهين اما اولا فلمخالفة ذكره
اى ذكر النص عليه ومنازعته فى الامامة به ليس ظاهرا فى قتلهم اياه وقتاله
عنه ثم يقتل فقال الانصار منا امير ومنكم امير والقائل هو الحباب بضم الحاء
المهملة وتخفيف الموحدة بن منذر ولم يرجع عن ذلك الى ان روى ابو بكر
رضى الله عنه قوله عليه الصلاة والسلام الائمة من قريش فرجعوا عن
بحثهم بل عابوا بتوهم لو رواه عدم الرجوع اليه ومعاذ الله ان يكون
ذلك وهذا العذر هو توهم عدم الرجوع اليه ومعاذ الله لم يثبت
ضرر يسقط به الفرض اى فرض تبليغه بما هو من النص والذى فى البخارى
فى قصة سقيفة بنى ساعدة حين قال من قال من الانصار منا امير ومنكم امير
قول ابى بكر رضى الله عنه نحن الامراء وانتم الوزراء ولن تعرف العرب
هذا الامر الا لهذا الحى من قريش هم اوسط العرب نسبا ودارا ومن حديث
الائمة من قريش رواه النسائى من حديث انس ورواه بعضه الطبرانى
فى الدعا والبزار والبيهقى واقره بخش الائمة الحافظ ابو الفضل ابن حجر وجزم
جمع منه طرقه عن نحو من اربعين صحابيا واما ثانيا فلكونه بحيث لو ذكره لم يرجع
اليه مع علم احد من الصحابة به ممنوع على منع عادة من مثلهم لانهم كانوا اطوع
لله من غيرهم من الامة واعلم ان قوله فلكونه الى اخره ليس وجها ثانيا لبطلان
كونه نقيضا كما لا يخفى انما الوجه ان فى ما بعده فى العبارة هنا خللا بتقديم وتاخير
وجهتان ان يقال تلو قوله الفرض وكونه بحيث لو ذكره لم يرجع اليه مع علم احد به
ممنوع وبتدبير وقوع ذلك فلا يحصل به ضرر يسقط به الفرض والثانى بان يقال
كانوا اطوع لله واعلى بحرودة اى بالوقوف عندها وعدم تعديها وابعد عن
اتباع الهوى وحفظ النفس كما يشهد لهم بذلك الحديث الصحيح خير القرون
قرنى ثم الذين يلونهم وحينئذ بقية العمدة المشيرة بالجبة فان العمدة

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)